تحديات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المعوقات، وآفاق الحل

أ.د. محمد حسن دخيل

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

إنَّ من أهم المراحل التي يمرُّ بها بناء الدولة الحديثة هي مراحل التحول الأولى من النظم غير الديمقراطية إلى نظام ديمقراطي حديث يتم فيها رسم البنية الأساسية لهذه الدولة الناشئة وتمكينها. وحين تتعرض الدولة الوليدة الجديدة إلى عملية المخاض الكبرى تواجهها العديد من التحديات الجسام التي تعترض طريقها بشكل طبيعي وتلقائي، يأتي في مقدمتها تحدي التفكك العرقي والمذهبي، تجعل من المجتمع مجموعة من الجزر المنعزلة.(١)

يتعرض العراق لكثير من الصدمات وذلك للأسباب الآتية:

- شدّة الصراع السياسي على السلطة بين الأحزاب العراقية.
- افتقار الأحزاب إلى الرؤية العلمية المطلوبة لبناء الدولة الحديثة.
- بعض الأحزاب السياسية لها ارتباطات خارجية متنوعة، إضافة إلى افتقارها إلى الكوادر الاحترافية في مجال بناء الدولة وتنميتها.(٢)

وإذا كانت التهديدات والمخاطر التي تعرض لها الفرد العراقي وهويته الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ قد أجبرته على البحث في المكونات أو الموروثات الطائفية والعشائرية عن ملجأ يوفر له الأمن الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفره له، فان الهويات الفرعية التي استقوى بها هؤلاء الأفراد اضطراراً، وجدت في ذلك فرصة سانحة لتستقوي هي أيضاً، بهم، ولكن اختياراً؛ ما شكل عبئاً ثقيلاً على المواطنة، بعد أن تحول ولاء الفرد من المستوى الوطني العام إلى المستوى الفئوي الخاص.(٣)

ولما كان العنصر الأساس في عملية بناء الدولة هو النظام السياسي، فإن هذا النظام لم يتمكن من تحويل المجتمع والمواطنين إلى قوة للدولة.

لذلك، تكمن الاشكالية في أن فكرة بناء الدولة تقتضي تفكيك بنى المجتمع وإعادة تنظيمه وفقاً للأسس العلمية، فإن النظام السياسي المعاصر لم يتمكن من بناء هوية وطنية جامعة وتعبئة المجتمع وتوظيفه في عملية البناء هذه.

أولاً: تحديات بناء الدولة العراقية الحديثة:

لم يخرج العراق عن مضمار السلطة التقليدية منذ التأسيس وإلى يومنا هذا، إذ ما زالت البنى التقليدية تفعل فعلها في المجتمع ومؤسسات الدولة على السواء، إذ تؤدي التقاليد القبلية دوراً مهماً يضاهي أحياناً دور السلطة في الدولة، فالتركيبة الاجتماعية على الرغم من مظاهر التطور والمدنية فقد ظلت العقلية السائدة هي عقلية ذات طابع ديني – قبلي يتمتع فيها رجل الدين ورئيس القبيلة بنفوذ كبير ظلت محكومة بعادات القرية والقبيلة وتقاليدهما. (٤)

تعمل الانقسامات القبلية والعشائرية والطائفية ضدّ التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من ممارسة حريته الفردية، وتقف عقبة في طريق نمو القيم والمثل الديمقراطية؛ الأمر الذي يحدّ من فاعلية التنمية السياسية ويعوق عملية التحديث والاصلاح؛ لأن العقلية المهيمنة هي عقلية القبيلة وتراتبية التسلط. فالفرد مضطر إلى ترتيب انتمائه وولائه إلى سلسله متصاعدة تبدأ بالعائلة وتنتهي بالدولة، مروراً بالطائفة والحرفة والجهة والقبيلة. (٥)

إن وجود القوى الدينية على رأس السلطة سواء في الحكومة أو البرلمان لا يمكنه أن يغير شكل الدولة المدنية التي حدّد معالمها الدستور. فالحديث عن قصور الدستور أو انه العامل الذي حول العراق إلى دولة مكونات وطوائف هو طرح غير موضوعي. فالتحديات التي تواجه بناء الدولة المدنية في العراق تأتي من عوامل خارجية وأخرى داخلية. فبعض الدول الاقليمية لا ترغب بوجود دولة مدنية ديمقراطية في العراق؛ لأنها لا تعتمد أسس هذه الدولة. أما العوامل الداخلية فتتمثل بممارسات مجتمعية مثل تقويض سلطة الدولة لصالح القبيلة والفساد المالي والاداري.(٦)

إن انتقال السلطة من نظام دكتاتوري إلى نظام آخر ديمقراطي في المجتمعات التعددية قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات العرقية والطائفية، إذ يميل الأشخاص الذين اكتسبوا الحقّ في اتخاذ الخيارات السياسية

ولأول مرة بحرية تامة بعد الحكم الاستبدادي الذي طالهم لمدة طويلة – كما في حالة العراق– على الاختيار على أساس الهوية الدينية أو الطائفية أو العرقية، وهذا يشكل عائقاً أمام بناء الدولة الديمقراطية . وعندما تصبح الهويات صلبة وغير قابلة للتغيير، تصبح الديمقراطية مهددّة . [٧]

إن تجاوز الهويات الفرعية وإتباع سياسة قسرية في تحقيق الاندماج المجتمعي يقود إلى سكون الهويات الفرعية مؤقتاً بيد ان ذلك لا يعني اندماجها في المجتمع، بل إن استعمال القوة في تشكيل الهوية الوطنية الجامعة يدفع بالهويات الفرعية إلى زيادة قوة التمسك بكل حيثياتها وقيمها التاريخية والجغرافية، إذ إن تلك الهويات تمثل إرادات جمعية صغيرة لا يمكن أن تنصهر في بوتقة الهوية الوطنية إلاّ في حالة مستوى عالٍ من الوعي الفردي والجمعي للتنوع وطبيعة هذا التنوع ورسوخه. [٨]

لذلك، فان بعض القيم التقليدية السائدة في المجتمع العراقي قد لا تساعد على قيام مجتمع ديمقراطي ، فهناك صراع بين القيم العراقية التقليدية والقيم الديمقراطية ، إذ تتمحور بعض صور التنشئة الاجتماعية – السياسية في الأسرة العراقية حول تطبيع الطفل على الانقياد والخضوع للكبار فهي تنمي في الطفل الإذعان للسلطة والخوف منها، وكذلك فإن بعض أساليب التعليم التي تتبنى التلقين والابتعاد عن روح النقاش لا تخدم العملية الديمقراطية . [٩]

ومن جانب آخر، تُعدّ ظاهرة التحزب الطائفي من الظواهر الخطرة التي تهدد الهوية الوطنية، إذ إن أساسها مبنيّ على وجود كتلوي بعيد عن التأكيد على أهمية مرجعية كل الهويات الفرعية إلى الهوية الأهم وهي الانتماء. ومن ثم فإن الأحزاب والكتل التي مارست هذا الدور ستكون سبباً مباشراً لتعزيز روح الانقسام والفئوية التي تضعف الهوية الوطنية بشكل مباشر. ولهذا، فهي تقف عائقاً قبالة الدولة الوطنية التي ينبغي أن تكون فوق كل الطوائف والقوميات والأديان والمذاهب.[١٠]

وفي هذا السياق، يسهم الاقتصاد الريعي في هيمنة السلطة على المجتمع، إذ نتيجة لانفصام العلاقة بين السلطة والمجتمع، فإن الأخير لا يكون مصدراً للإيرادات العامة (الضرائب) التي تحتاجها الدولة لتمويل عمليات إنجاز وظائفها، ومن ثم فإن الاعتماد على الاقتصاد الريعي يغني عن اللجوء الى المجتمع لتمويل عملياتها، لذا فإنه نتيجة لانفصام العلاقة بين الاثنين (السلطة والمجتمع) تصبح السلطة بمنأى

عن مساءلة المجتمع لها. وبذلك يسهم الاقتصاد الريعي بفرض القيود على الحقوق والحريات العامة في الدول الريعية.[١١]

وعلى صعيد آخر، يعد الدور الخارجي عاملاً مؤثراً في إذكاء حدة الصراع الداخلي العراقي وتعميق حالة الاصطفافات الطائفية والعرقية بين المكونات الاجتماعية العراقية، وقد عمق حدّة تأثير هذا التدخل هو إن لكل طرف إقليمي لاعبيه المفضلين في العراق والذين لازمهم مشاعر الانقياد لهذه الجهة الخارجية أو تلك للتدخل في بعض الحالات إلى منح مشاعر الانتماء والولاء لدولة خارجية بما يعرض وحدة العراق وتماسكه للخطر . [١٢]

وإذا كانت ظاهرة الفساد شائعة في العراق سابقاً، فإن أهم ما في أبعادها هو انفلاتها، وامتدادها من الافراد والمؤسسات الخاصة والحكومية إلى بنية الدولة ونخبها السياسية ، وتحولها إلى بدهية سياسية – اجتماعية – اقتصادية، ومحاولة الاستكانة إلى كون هذه الظاهرة جزءاً من طبيعة الأشياء . [١٣]

ومن تحديات بناء الدولة هو البيروقراطية؛ ما يعني تضخم أجهزة الدولة المفرط وتعاظم الانفاق الحكومي في الجوانب غير الإنتاجية، فتحافظ الدولة بذلك على السلطة من خلال املائها تركيباً اجتماعياً سلطوياً من شأنه أن يصهر المجتمع ويجعله في قبضتها عبر مؤسسات عسكرية، أمنية، ادارية مستخدمة القوة والقهر لضمان بقاء النظام السياسي . [١٤]

ونخلص إلى القول: إنه اتسم واقع الوضع العراقي العام بالعلامات الفارقة الآتية :

– ظهور تشريعات ومفاهيم وظيفية وفنية لبناء الدولة وإدارتها بشكل يسيء لتطلعات المواطن في بناء ثقافة وطنية موحدة وجامعة للشعب مثل المحاصصة والديمقراطية التوافقية .

– طريقة حل مؤسسات القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية وتنظيمها، والتي تركت في سياسات بناء ثقافة سياسية وطنية تؤمن و تؤسس لفهم موحد لموضوع الأمن .

– غياب الهوية المحددة للعراق، وتجاذب أطراف العملية السياسية في كسب ود القوى الإقليمية وفق ثوابت ضيقة وغير جامعة للشعب العراقي؛ إذ أساءت بشكل مباشر لعملية بناء الدولة، وبناء ثقافة سياسية وطنية موحدة، عن طريق العمل على تفكيك اواصر الارتباط الوطني لمكونات الشعب .[١٥]

ثانياً: ركائز الدولة ومقوماتها ومتطلباتها:

هناك جملة من أسس بناء الدولة، منها اعتماد مبدأ حكم القانون الذي يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي. وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة ، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية . كما إنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء .

وكذلك ، ينبغي الارتكاز على مبدأ الشفافية الذي يعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وافساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة ؛ ما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة ، ويبرز أهمية توفر المعلومات الاحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام ، ويجب ان تنُشر بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة ، ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة اخرى. [١٦]

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة ، وهي : البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها ، والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها ، والبعد الاقتصادي – الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة ، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة أُخرى . [١٧]

ومن شروط بناء الدولة ، توفر ما يلي :

– المحتوى السياسي : تأسيس عقد اجتماعي جديد وإيجاد ثقافة سياسية جديدة.

– المحتوى الدستوري القانوني؛ فالدستور والقانون يمثلان المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية.

– التفاعل بين الاقتصاد والديمقراطية؛ يشكل الاقتصاد عصب الحياة لبناء دولة ديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية وتقليل التفاوت الطبقي . [١٨]

إن الدولة القانونية هي التي تخضع للقانون في جميع جوانب نشاطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية . وعلى هذا، فهي كما يصفها جيركه Gierke تلك التي تخضع نفسها للقانون وليست تلك التي تضع نفسها فوق القانون . [١٩]

وللدولة الدور الكبير في تعزيز التسامح بين مواطنيها وخصوصاً إذا كان هؤلاء المواطنون ينتمون إلى ديانات وطوائف وقوميات متعددة . فتدخل الدولة في افشاء التسامح عبر الوسائل التي تملكها من خلال ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات وتطبيق القوانين والإجراءات القضائية والإدارية مما يحقق المساواة والعدل ، إذ إن كل استبعاد أو تهميش يؤدي إلى الاحباط والعدوانية والتعصب . [٢٠]

إن الدول والأمم لا تحمي سيادتها واستقلالها وإرادتها بالجيوش فقط ، وإنما بتماسك نظامها السياسي والاجتماعي الداخلي ، وبقدرتها الاقتصادية والثقافية التي يتم استحضارها وتعبئتها في وجه التحديات الخارجية والداخلية ، وهي لا تتعرض لفقدان سيادتها أو استقلال قرارها الوطني بالغزو العسكري الخارجي فحسب ، بل بالاستتباع السياسي من القوى الأجنبية ، وما تفرضه عليها املاءاته من ارتهان لارادة الأجنبي ، وفقدان للقرار الوطني المستقل .[٢١]

من هنا ، لا دولة متماسكة تبنى دون خيار موضوعي يعتمد المقومات الآتية:

– مقومات اقتصادية (اقتصاد سوق حر، مبادرة فرعية) وهي بمثابة الحامل الاقتصادي للدولة المدنية الحديثة .

– مقومات سياسية (انتخابات، وتعددية حزبية ، واحترام حقوق الإنسان) وهي بمثابة الحامل السياسي للدولة المدنية الحديثة .

– مقومات فكرية (هيمنة المنافسات العقلانية والفردية) وهي بمثابة الحامل الفكري والثقافي للدولة المدنية الحديثة . [٢٢]

وعلى صعيد آخر ، تدور قيم الأمن القومي ومبادئه النظرية العامة ، والثابتة ، وما ينتج عنها ويرتبط بها من وظائف وسياسات عملية ، حول :

– سلامة أركان الدولة ، ومقومات استمرارها واستقرارها ، وحماية قيمها ومبادئها ، والدفاع عنها ضدّ

الأخطار القائمة ، والمحتملة داخلياً وخارجياً .

– تنفيذ سياسات الدولة الرامية إلى تلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها ، وتوفير ما يلزم لذلك من القدرات والوسائل والأساليب . (٢٣)

لذا ، يتعين طرح بديل وطني لمجتمع يجمع بين الوحدة الوطنية وبين التعددية الدينية والاثنية ، وهو مجتمع " الوحدة في التعدد " والذي يقوم على عنصرين : عنصر " الوحدة " الذي يتضمن وحدة رابطة المواطنة التي تعني وحدة نظرة السلطة السياسية للمواطنين في حقوقهم وواجباتهم وعدم التمييز فيما بينهم ، وعنصر "التعددية" الذي يعني تعددية الأديان والمعتقدات والقوميات ضمن الاطار الوطني الشامل، وتعددية الرأي والفكر في تسيير الشؤون العامة . (٢٤)

ولإرساء أسس الدولة القانونية ينبغي توافر مقومات تشكل بمثابة ضمانات لقيامها واستمرارها، ومن بين أهم تلك المقومات وجود الدستور. ولكن الاشكالية في هذا السياق تكمن في أن معظم دول العالم حالياً لديها دساتير، ولكن السؤال إلى أي مدى تطبق أحكام هذه الدساتير على أرض الواقع؟ وهل هناك احترام والتزام من قبل المسؤولين في الدولة بتلك الأحكام؟ لذلك، فإن الدولة التي يلتزم فيها كل المسؤولين بل وجميع المواطنين بأحكام الدستور هي دولة ذات طبيعة قانونية، وبالمقابل كلما ابتعد هؤلاء وأولئك عن تلك الاحكام كلما انحرفت الدولة عن مسار القانون . (٢٥)

لقد أضحت المصالحة الوطنية واحدة من أكثر المواضيع المدرجة في ميدان حل الصراعات في الوقت الراهن ، كونها تساعد على تحويل اتفاق السلم المؤقت إلى نهاية دائمة للصراع ، إذ تشير احدى الاحصائيات المتعلقة بالمصالحات بعد النزاعات المسلحة ، ان حوال ٦٤% من البلدان التي طبقت برامج المصالحة لم تعد للصراع مرة أخرى ، وبينما ٩% فقط من البلدان التي لم تطبق برامج المصالحة لم تعد للصراع والحرب مجدداً . (٢٦)

إن المشاركة السياسية هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والاخلاقية تشترك في تحديد بنية المجتمع المعني، ونظامه السياسي ... وفي ضوء المشاركة السياسية يمكن التمييز بين الانظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات من

الانظمة الاستبدادية التي تقوم على الاحتكار . [٢٧]

يأخذ مفهوم الدولة الحديثة بعداً تنموياً عبر تأثير المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للتنمية البشرية ، وحصر دور الدولة في تهيئة بيئة قانونية وبنية تحتية ملائمة لنمو القطاع الخاص . وفي مجال الاقتصاد ، ينبثق عن الدولة الحديثة استقرار سياسي مقبول يوفّر لجميع افراد المجتمع ومكوناته العمل والحياة الكريمة . [٢٨]

ثالثاً: مقومات بناء الدولة العراقية الحديثة:

يتوجب لترسيخ أسس الدولة الحديثة السير بخطين متوازيين الأول التنمية الزراعية والصناعية، والثاني التنمية التعليمية المستدامة وفق أسس علمية ووسائل تقنية متطورة والسعي الجاد إلى رفع الوعي الغذائي وتوضيح مخاطر العادات الغذائية السلبية . وينبغي العودة إلى نظام التغذية المدرسية المتبع في العراق لغاية عقد الثمانينات من القرن الماضي لما له من أهمية في بناء جسم التلميذ في المدارس الابتدائية وما يحققه من فوائد متعددة تتمثل في زيادة تعلق التلميذ بالمدرسة واندفاعه نحو التميز في دراسته . [٢٩]

ومن جانب آخر ، لا بدّ من اتخاذ خطوات واجراءات لجعل الإعلام الأمني إعلاماً مقتدراً يمتلك حضوراً وتأثيراً على الجمهور منها :

– الاستفادة من إمكانيات التواصل والتفاعل التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي في خدمة الإعلام الأمني، وخصوصاً في مجالات التوعية الأمنية، ونشرثقافة نبذ العنف والتطرف، وتفنيد الشائعات وتصحيح المعلومات الخاطئة عن الوضع الأمني .

– تنفيذ حملات إعلامية منظمة تهدف إلى تدعيم اتجاهات الجمهور نحو زيادة الوعي الأمني، وتطبيع الصورة النمطية السائدة عن وحشية الإرهاب .

– إنشاء مركز للإعلام الأمني يضم مختصين من وزارات الداخلية والدفاع وهيئة الإعلام والاتصالات . وكذلك استحداث قسم لدراسات الإعلام الأمني في كلية الشرطة العراقية، والتنسيق والتعاون في ضوء مذكرات تفاهم مع مراكز الإعلام الأمني في الدول التي تربطها مع العراق علاقات متينة، والاستفادة من تجاربها وخبراتها . [٣٠]

وهناك مجموعة من التوازنات لبناء الاستقرار والتكامل المتجانس للدولة في العراق ، وبالتالي للنظام الديمقراطي والمجتمع المدني وثقافته الحرة ؛ من خلال توازن السّلطة والمجتمع استناداً إلى فكرة الشرعية ، وكذلك توازن التربية والتعليم عبر بناء منظومة متجانسة لتربية العلم وتعليم التربية ومهمتها الاساسية تعليم الاجيال قيم العقلانية والشرعية والانفتاح والحرية ، واعتماد توازن التقاليد والمعاصرة إذ حولت التوتاليتارية المجتمع العراقي إلى كتلة تقليدية بحيث أدى ذلك ظهور سبيكة من التقاليد والتقليد في البنية الاجتماعية للعراق ، جعلت من المجتمع كياناً هشاً ، لكنه متماسك في العشائرية والعائلية والطائفية ؛ الأمر الذي يفترض تفتيتها بطريقة عقلانية لكي يجري دمج مكوناتها في عملية البناء العقلاني للمجتمع المدني.[٣١]

إن السبيل الأنجح لإتمام البناء الديمقراطي هو تقوية المجتمع والبدء في البناء من القاعدة بتطوير الهياكل المؤسسية، الرسمية وغير الرسمية. ولدى العراق نسبة معقولة من المؤسسات بإمكانها تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الدولة، علاوة على أن العراق يتمتع بميزة هي وجود إدارة مدنية تغطي اجزاء كبيرة من البلاد وذلك لبناء دولة قوية متماسكة قائمة على فلسفة سياسية تتقبل شروط عملية التحول السياسي وبناء النظام الديمقراطي . [٣٢]

إن تجاوز أزمة الهوية العراقية يتطلب اتخاذ خطوات جادة من السلطة السياسية نحو الاستجابة السريعة لمطالب مختلف مكونات المجتمع ومن ثم استيعابها في مؤسسات الدولة، وبما يشعر الجماعات الاجتماعية المختلفة بحرص الدولة على احتضانهم، ومن ثم احساسهم بأهميتها لهم بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على اشباع حاجاتهم ومن خلالها يمكنهم التعبير عن ذواتهم، وبذلك يتولد شعور بالانتماء المشترك بين مختلف الجماعات والأفراد لدولة واحدة تضمهم ولهوية وطنية تجمعهم قوامها مبدأ المواطنة[٣٣]. ولابد من وضع سياسة وآليات لتطوير بنية الدولة من خلال توسيع المشاركة السياسية، وعدم التفرد بالسلطة، وتحقيق المساواة في تطوير النظم التعليمية بواسطة وسائل الإعلام للتفاعل مع الجماهير فهي تتيح المناخ الملائم لخلق رأي عام مضاد للفتن والإرهاب وتنظيم حملات توعية تتولى ربطها بالمصلحة الوطنية .[٣٤]

الخاتمة:

يمتلك العراق بعض مقومات نجاح الديمقراطية المتمثل بوجود سكان ذوي مستوى تعليمي وبنى تحتية أفضل من العديد من الدول الأخرى في العالم، ولديه أيضاً صناعة نفطية متطورة بشكل جيد وثروات طبيعية كثيرة . [٣٥]

وبذلك ، لا بد من اتخاذ خطوات عدّة لأجل بناء الدولة وفق أسس عدة ، منها:

- تهيئة الأرضية الثقافية لبناء الدولة الجديدة بمؤسساتها وتقاليدها وأسسها .
- المساهمة في تنمية المجتمع ثقافياً وسياسياً واقتصادياً
- نبذ العنف والاحتراب الطائفي ، والايمان بسياسة السلام والاستقرار . [٣٦]

يعتقد بعضهم إن الاستقرار في المدى المنظور متحقق على المستوى العالمي ، لكن هذا الاستقرار الكوني يتنفس بالصراعات الإقليمية ، فالاستقرار والسلام الغربيان يدفع ثمنهما الآخرون ... إن حضارة الغرب ليست معنية إلاّ بشعوبها ، ومخطط قادتها هو تصدير التوترات نحو الأطراف خارج العالم الغربي . وبما إن الشرق الأوسط هو احدى المناطق الملتهبة دائما ، فإنه مرشح لمزيد من التوتر لضمان استقرار العالم الغربي وتصدير صراعاته [٣٧] . لذلك، فإن آفاق الازمات وواقع المشكلات السياسية والاقتصادية والامنية قد لا تجد طريقا للحل نظرا للظروف الدولية غير المؤاتية للتفاهمات السياسية والمجتمعية في كثير من ارجاء العالم . ويمكن ان نخلص الى ان عملية بناء الدولة عملية تراكمية طويلة الأمد، تعمل السلطة السياسية من خلالها على بناء المؤسسات وتحديثها لتوليد حسّ الانتماء المشترك بين الجماعات الثقافية المختلفة ، عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في مؤسساتها وتلبية مطالب تلك الجماعات .. وبذلك تغدو الدولة مشتركا عاما يحوي الجميع ويعبر عنهم لذا يصبح الدفاع عن هذا المشترك حقا عاما للدولة على الافراد وواجبا خاصا للأفراد تجاه الدولة. وهنا يبدو التماثل على اشده بين الدولة والمجتمع [٣٨] .

الهوامش والمراجع:

١- ابراهيم الديب ، " عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة " ، انظر : في ٥-٥-٢٠١٤. aljazeera.net.

٢- كريمة عبدالله ، بناء الدولة في فكر الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٣٢٨.

٣- د.علي مراد ، اشكالية الهوية في العراق الاصول والحلول ، الندوة العلمية لجامعة بغداد ، شباط ٢٠١٠، ص١٣.

٤- عبدالاله الفكيكي ، البدايات الخاطئة قراءة جديدة في تاريخ العراق السياسي الحديث، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠١١، ص١٢٥.

٥- ثامر محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠١٤، ص٧٠.

٦- علي العوادي ، " كيف نعيد بناء الدولة المدنية في العراق " ، انظر : kitabat@kitabat.com، في ٥ نيسان ٢٠١٧.

٧- نضال نصار ، الطائفية السياسية وتأثيرها على بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، دار بغداد، بغداد، ٢٠١٧، ص٨٥.

٨- كامل السعدون ، " مهمات بناء الهوية الوطنية "، الحوار المتمدن ، العدد ٨٨٦، في ٢٠٠٤/٧/٦، انظر : www.ahewar.org.

٩- د.ياسين البكري وهالة تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، وزارة الثقافة ، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٨٤.

١٠- منذر أبو دان وآخرون ، المصالحة والتعايش في مجتمعات الصراع ، الحوار المتمدن ، دار الشروق ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص١٠٠.

١١- صبري السعدي ، " قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية "، في: انتوني كوردسمان وآخرون ، العراق تحت الاحتلال : تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٢٦٠.

١٢- احمد محي ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرار ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠، ص٢٩٣.

١٣- د.اسماعيل الشطي ، وآخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص٨٢٧.

١٤- د.وصال العزاوي ود.سعد الجبوري ، الدولة نظرياتها وخصائصها ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١١، ص١١٢.

١٥- د.قحطان الخفاجي ، " مستقبل الدور الاقليمي للعراق في ظلّ الاحتلال الامريكي " ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد الخامس عشر ، ٢٠٠٩، ص٨٣.

١٦- , Governance and Development (washington , DC: World Bank , ١٩٩٢) P٤٠-٤٧.

١٧- United Nations Development Programme (UNDP) , Governance of Sustainable Human Development : A UNDP Policy Document (New York : UNDP , ١٩٩٧) .

١٨- فخر الدين ميهوبي ، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مكتبة الوفاء القانونية ، المغرب، ص٤٦.

١٩- د.ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٢١٩.

٢٠- د.سهيل الفتلاوي ، حقوق الانسان ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٧، ص١٦٩.

٢١- د.عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٩٤.

٢٢- د.عامر حسن فياض ، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، كتاب الصباح الثقافي ، بغداد، العدد ١٣، ٢٠٠٧، ص١٥٠.
٢٣- عبدالله مسعود وعلي مراد ، الامن والامن القومي ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، ٢٠٠٦، ص٤٠.
٢٤- محمد العزاوي ، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي ، دراسة في المعوقات والحلول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٩٨.
٢٥- د.طه العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة ، بغداد، ٢٠١٥، ص١٠١.
٢٦- جميل عودة ، " أثر المصالحات الداخلية على السلم الاهلي " ، في : عيون على الحقوق والحريات ، مركز آدم ، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢١١.
٢٧- فلاح الزهيري ، تجربة بناء الدولة في الخليج العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٥٦.
٢٨- د.عبد الرؤوف سنو ، " بناء الدولة الحديثة في المراحل الانتقالية"، انظر: www.civicegupt.org ، ١٣ ايلول ٢٠١٤.
٢٩- احمد جويد وآخرون ، عيون على الحقوق والحريات ، مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات ، بغداد ، ٢٠١٧، ص١٨٣.
٣٠- ماجد البريكان ، الاعلام الأمني في العراق ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٣، ص١٩٩.
٣١- د.ميثم الجنابي ، رهان المستقبل ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠، ص١٧١.
٣٢- ايناس العنزي ، " اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية " ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦، ٢٠٠٨، ص١٤٧.
٣٣- وليد محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة دراسة حالة العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢، ص١١٣.
٣٤- عبد الله العليان، "الحوار وثمرته الايجابية في الرؤية الاسلامية "، مجلة التسامح ، سلطنة عمان،

العدد٦، ٢٠٠٤، ص٢٥٧.

٣٥- جيمس دوبينز ، وآخرون ، الدور الامريكي في بناء الشعوب من المانيا الى العراق ، ترجمة نضيرة كريم ، اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر ، السليمانية ، ٢٠١٢، ص٣٥٢.

٣٦- رشا السلطاني ، مستقبل الدولة الوطنية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٤، ص١٥٥.

٣٧- د.ابراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٨١.

٣٨- رعد عبد الجليل وحسام الدين مجيد ، " نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية " ، في: المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد ٣٣، ٢٠١٢، ص١٢٩.